الاتحـــــــاد الدولـــــــي للاتصـــــــالات ***مكتـــــب تنميـــــة الاتصـــــالات***	

كلمة

السيد سامي البشير المرشد

مدير

مكتب تنمية الاتصالات

ورشة عمل بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التخفيف من وطأة الكوارث

باندونغ، إندونيسيا

28 مارس 2007

سيادة الرئيس، الدكتور باسوكي إسكندر، نائب وزير خدمات البريد والاتصالات

السيد رينالدي فيرمانسياه، رئيس ومدير PT Telekom

السيد توماس فون ديك، مقرر لجنة الدراسات 2 في قطاع تنمية الاتصالات، بخصوص المسألة 22/2

السيد ياسوهيكو كاواسومي، مقرر لجنة الدراسات 2 في قطاع تنمية الاتصالات، بخصوص المسألة 10-2/2

حضرات الضيوف الأكارم،

سيداتي سادتي،

لقد تسببت الكوارث طوال السنوات القليلة الماضية في خسائر فادحة في الأرواح وأضرار اقتصادية متزايدة، مما أثر في حياة الملايين من الناس في أرجاء العالم كله. وكانت إندونيسيا من أكثر البلدان تأثراً حيث لقي 778 5 نسمة حتفهم في مايو 2006 جرّاء الزلزال الذي حدث في ذلك البلد. ومنذ ذلك الحين تعرض البلد لمختلف أنواع الكوارث مما أدى إلى العديد من الوفيات والإصابات وعمليات النـــزوح.

ولذا يبدو ملائماً أن تكون إندونيسيا مكان انعقاد اجتماعي مقرري لجنة الدراسات وورشة العمل هذه. وإنني أتقدم بخالص الشكر إلى حكومة إندونيسيا لعرضها استضافة هذا الحدث الهام ولأنها وفرت لنا كل الدعم اللوجستي اللازم. وإننا نتطلع إلى قضاء وقت غزير الإنتاجية إبّان لقائنا هنا.

سيادة الرئيس،

إن حدث هذا اليوم، وما يليه من اجتماع فريق المقرر طوال يومين بشأن المسألة 22/2، التي تتناول *استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إدارة الكوارث، والموارد اللازمة، وأنظمة الاستشعار النشيطة والمنفعلة المحمولة في الفضاء المستعملة في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث والطوارئ*، سيبرهن دون شك على الدور الحاسم الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإنذار بوقوع الكوارث وتحريها والتنبؤ بها والاستجابة لها. وقد أكدت من جديد المداولات التي جرت لتوها طوال اليومين الماضيين في اجتماع فريق المقرر بشأن المسألة 10-2/2 التي تتناول *توفير الاتصالات للمناطق الريفية والمناطق النائية* على أهمية النفاذ العالمي في مجال نشر المعلومات الحرجة لأغراض التخفيف من وطأة الكوارث.

سيادة الرئيس،

سيداتي سادتي،

إن الكوارث تعطل عجلة الاقتصاد الوطني وتثقل كاهل الفقراء والضعفاء ومن المسلّم به أنها تشكل عقبات هامة أمام التنمية المستدامة وجهود الحد من الفقر. وإنني أرى لزاماً علينا أن نرسي دعائم تدابير عملية ترمي إلى التخفيف من وطأة الكوارث سواء كانت طبيعية أم من صنع الإنسان. ولديّ في هذا الصدد أربعة بنود رئيسية من شأنها أن تسهم في بلوغ هذه الغاية:

أ) **تعزيز مشاركة مقدمي خدمات الاتصالات**: ينبغي لمشغلي الاتصالات المرخّص لهم المشاركة مشاركة ناشطة في تلك المبادرات التي تبتغي التأهب للكوارث تجنباً لتقاعس الاستجابة وقت الكوارث.

ب) **إزالة القيود التنظيمية**: لا بد من إعادة النظر في إجراءات الموافقة المطولة التي تعرقل نشر موارد الاتصالات، كما ينبغي وضع قواعد وتشريعات ملائمة للحيلولة دون التأخيرات التي تنجم عادة عن إجراءات بيروقراطية معقدة تؤدي في نهاية الأمر إلى تأخير إصدار الإنذارات الموجهة إلى الجمهور عن موعدها.

ج) **معالجة القيود التقنية**: إذ لا بد من الاطمئنان إلى أن موارد الاتصالات متيسرة حالاً عند وقوع الكوارث وأن البنية التحتية للاتصالات قادرة على استيعاب طفرات مفاجئة أو تزايد مطّرد في حركة الاتصالات لا سيما في أعقاب الكارثة.

د) **تخصيص الموارد المالية الملائمة**: ينبغي تخصيص الموارد المالية الكافية مسبقاً لأغراض اتصالات الطوارئ وذلك تجنباً لحالة الذعر وقت الكوارث. وقد تكون هذه الموارد في شكل مخصصات حكومية مستكملة بمساهمات من القطاع الخاص.

سيادة الرئيس،

وإذ نحن نتصدى لتحدي التخفيف من وطأة الكوارث يتعين علينا أن نستحدث قاعدة معارف محسّنة وأن نعزز مشاركة الجمهور من خلال التعليم والتوعية وأن نوفر معلومات يؤخذ بها بصدد الكوارث المحدقة أو الواقعة على أن تتوفر هذه المعلومات في حينها.

إن الاتحاد الدولي للاتصالات، من خلال ما يضطلع به في مجال الاتصالات الراديوية والمعايير القياسية وتنمية الاتصالات، مصمم على اكتشاف أساليب جديدة ومبتكرة لضمان أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في متناول كل من يحتاج إليها. وحرصاً على تعزيز التنسيق فقد أنشأنا فريقاً مشتركاً بين القطاعات يتشاطر المعلومات في الوقت الفعلي بخصوص الأعمال الجارية في القطاعات الثلاثة ويحرص على التضافر والتآزر في أعمال الاتحاد. كما أن الاتحاد يمهد لإطلاق مبادرة الإطار الدولي للتعاون في حالات الطوارئ (IFCE) حرصاً على تمكين جميع أصحاب المصلحة من تجميع مواردهم مع موارد الاتحاد قبل وقوع الكوارث ومن تعبئة هذه الموارد حالاً عند وقوع الكوارث. وهنالك وثيقة أساس عن هذا الإطار الدولي بين الوثائق المعروضة عليكم في هذه الورشة. يرجى الاطلاع عليها عاجلاً لأنها، على حد علمي، ستكون موضوع مناقشة خبراء في وقت لاحق هذا اليوم. وهذا الإطار يفتح الأبواب أمام جميع أصحاب المصلحة كالحكومات ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص ودوائر الصناعة والمجتمع المدني للعمل معنا ونحن نسعى إلى إيجاد الحلول وتطبيقها في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التخفيف من وطأة الكوارث. وليس الغرض من هذا الإطار الدولي أن يضاهي أو ينافس أي مبادرات قائمة، وإنما يسعى إلى استكمالها وإلى تعزيز دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل مواجهة الكوارث.

سيادة الرئيس،

إنني أرى أن واحدة من العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل التعبئة الفعّالة والسانحة لموارد الاتصالات من أجل التخفيف من وطأة الكوارث تتمثل في غياب نظام قانوني وتنظيمي قادر. لدينا اتفاقية تامبيري التي توفر الإطار القانوني لاستعمال الاتصالات في مجال المساعدة الإنسانية الدولية وتحد من العوائق التنظيمية وتحمي مقدمي المساعدة في مجال الاتصالات وتكفل في الوقت ذاته مصالح البلد المعني بالأمر. وينظر الاتحاد في السبل العملية لمساعدة البلدان من أجل التصديق على اتفاقية تامبيري وقد شرعنا في تقييم تنفيذ هذه الاتفاقية. ومن شأن ذلك أن يساعدنا دون شك على معرفة أفضل السبل لصقل عملية التنفيذ وذلك لتمهيد السبيل لتعبئة موارد الاتصالات على نحو عاجل سلس فعّال من جانب كل الأطراف الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية وذلك قبل وقوع الكوارث وأثناءها وبعدها.

سيادة الرئيس،

ختاماً، أود أن أقول جازماً لئن كان يستحيل علينا أن نتمكن من الحيلولة دون وقوع الكوارث فإن ما ينبغي أن نقوم به – جميعاً – لا بد وأن يسهم بنصيب وافر في التخفيف من معاناة الناس وفي الحد من تعطل النشاط الاقتصادي.

أشكركم وأتمنى لكم مداولات ممتعة يحالفها النجاح.